

والجواب على الاضافات والتفسير على القضية
فان البداية قد تنقضي بنفسها ويجوز ان
يكون المراد بالعقل النفس لانها الدار
كم حقيقة والعقل آلات او تنقضي
مضاف الى ذوق العقل

وانما هو الطريق مع ان كتاب التفسير
بطريق واحد هو العقل الثاني وهو
الكتاب النقيضات بطريق واحد وهو
الكتاب فيها طريقتان اما لانه كتاب ما
يراد بالجميع ما في كتاب الواحد لا يتما
فهذه القضية والامانة اعتبرت في ذوق
للزمن الطريق واخره

من اضافة العقل الى العقل والفاعل
عند ذوق الكتاب لم يتقن على سيرة اسم
الفاعل



الحمد لله العالم بالظلمات والخفيات الهادى العقول الى حل صغاب
العقل بطريق الكتاب النصوص والتصديقات والصلوات والتلا
على عهد الله بين اجزاء الاسلام وعلا اله واصحابه الرهام اما بعد فانا
فان الرسالة المشهورة بخلاف القضية التي الموه المحقق والفاضل للدفع
ذو النفس النكية العالم بالعلم العقلي والنفلي مولانا علا المرحي
عليه حمته الله الملك المنجي لا امانت مثله على سائله وفيه ذوق
عميق ومهارة خفية ونطاك سنه اريد ان اشحه شرمها يحل عقد
الفاظها ومباينها ويوضح الغوامض معانيها بعبارت راقية ونقير
شائقة ملاحظانية الاختصار بعن الملك العبد ولما ينس الامام
بعن الملك العلية ستميه البهجة السنية بشرح اجزاء القضية وباللله
بإعانه

التعريف

التعريف قال المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة
والسلام على رسله الذين خصوا بمحمد المصطفى وآله واصحابه الجيدين اى المختارين
اعلم اى ياتى ثبوت ملك العلم لا واقف على هذه الدلالة فالمخاطب به يعنى
معين واهل طائفة موصوفات لا يخاطب به المعين وهذا اللفظ يؤتى به لانه ^{منه}
بما بعده ان قد ما الحكماء من النطقية ذهبوا الى ان اجزاء القضية العقلية
ثلاثة سواء كانت موجبة وسالبة وانما ثبوت القضية بالعقلية لعدم الخلاف في
اجزاء القضية اللفظية فانها من ذكر الرابطة ثلاثة وموجودها اثنان بالاول
تفاوت الحكم على عالية طائفة موصوفات او مقدما والمحكم به سواء كان محمولا
او ثاليا والنسبة الناجمة النجاسة التي يتعلف بها الادراك الحكم الذي هو ادعاء ^{فيها}
وقبلها والادراك الغير الحكم الذي هو التصور الاعلى وجه الادعاء لا كذا ونحو
فانه لا يجوز في ^{البيان} ان التصور يتعلف بكذا شيء حتى ينفق التصديق وهو الادعاء
عندهم ويحجب تحقير ان الله تعالى بعيد هذا وثلث تلك النسبة النسبة الحكمية

أَيْضاً لِأَنَّهُ يَعْرِضُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ بِمَعْنَى الْأَذْعَانِ وَتَتِمُّ أَيْضاً الْوَقْعُ الْمَرْغُوبُ وَالْأَذْعَانُ
 فِي السُّلُوبِ وَتَتِمُّ أَيْضاً الْحُكْمُ أَقْلًا قَدْ يُطْلَقُ الْحُكْمُ عَلَى اسْتِثْنَاءِ أَمْرٍ إِلَى آخَرٍ أَوْ نَسْبَةٍ
 إِلَيْهِ بِالْإِيجَابِ أَوِ السُّلْبِ وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ ضَمِّ مَلَكَةٍ أَوْ مَا يَجُوزُ مَحَلِّهَا إِلَى مَلَكَةٍ أُخْرَى
 بِحَيْثُ يُفِيدُ أَنَّ مَفْهُومَ الْمَضْمُونِ ثَابِتٌ لِذَلِكَ الْمَفْهُومِ إِلَيْهِ أَوْ مُنْقِطِعٌ عَنْهُ أَوْ لَا
 أَنَّ النِّسْبَةَ دَافِعَةٌ أَوْ لَيْتَ بِهَا دَافِعَةٌ وَعَلَى النِّسْبَةِ النَّاتِجَةِ مِنَ الْأَمْرِ مِنَ اللَّيْسِ الْعِلْمُ
 بِهَا مُضَدُّ يَقْدِرُ وَالْأَدْعَاءُ الْأَوَّلُ وَهِيَ أَيْ النِّسْبَةُ النَّاتِجَةُ مِنَ الْجَنَةِ فِي الْمَجْلِيَةِ الْمَوْجِبَةِ
 نَسْبَةُ الْمَجْلِيَةِ الْمَوْجِبَةِ أَعْتَبَتْ مَفْهُومَ الْمَحَلِّ لِذَلِكَ الْمَوْضِعِ لِأَنَّ الْمَادَّةَ الْمَوْجِبَةَ
 إِلَيْهِ لَذَلِكَ وَفِي الْمَنْدِ الْمَفْهُومِ فَعُولُكَ زَيْدٌ قَائِمٌ مَلْنَمٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ الْمَوْضِعُ الَّذِي
 هُوَ ذَاكَ زَيْدٌ الْمَحَلِّ الَّذِي هُوَ مَفْهُومُ الْقَائِمِ وَالنِّسْبَةُ النَّاتِجَةُ مِنَ الْجَنَةِ إِلَى هَذَا تَحَادُّ
 مَفْهُومِ الْقَائِمِ مَوْزُونٌ بِفَعْلِهِ مَفْهُومِ الْقَائِمِ مُتَّحِدٌ مَوْزُونٌ فِيهِ الْمَنْصِلَةُ الْمَوْجِبَةُ
 أَيْضاً الْثَّالِثُ بِالْمَقْدَمِ فَفَعْلُكَ أَنْ لَانَتْ التَّمَنَّى طَالَعَةً فَالْفَتْحُ مَوْجُودٌ مَلْنَمٌ
 مِنْ ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ الْمَقْدَمِ وَالْثَّالِثُ وَالنِّسْبَةُ النَّاتِجَةُ مِنَ الْجَنَةِ إِلَى هَذِهِ عِبَارَةٌ عَنْ اتِّصَالِ الثَّالِثِ

من غير العدد اما ان يدعى او من غير
 وتسمى ما ان يكون زيدا او سودا او طائفة
 من غير ان يدعى او من غير ان يدعى او من غير
 من غير ان يدعى او من غير ان يدعى او من غير

بالمقدم وفي الوجه المنفصلة انفصاله اي انفصال الثلاثة عن المقدمة اي من
 فانه له اما صدق او كذب كما في الحقيقة او صدق او كذب كما في مانعة الجموع او كذباً
 فقط كما في مانعة الخل وفي السالبة اي نسبة النامة الجارية في السالبة الكلية والمنفصلة
 والمنفصلة انتفاء ذلك اي تلك المحل عن الموضوع في الحقيقة نحو زيد ليس باق
 وعدم انفصال الثلاثة بالمقدم في المنفصلة نحو ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود
 وعدم انفصال الثلاثة عن المقدمة في المنفصلة نحو ليس ما ان يكون زيد اسودا لاننا
 ثم اعلم انه قال بعض المحققين ما ماصلة ان نفى الشك في الاتصال والانفصال
 اليمانه بالنسبة بينه وبين خارجة عن الاجزاء الثلاثة مثله خروج البصر عن العين
 عند فله ماء الحكماء لا انهم لم يعتبروها قطعاً فظهر انما اشترط ان قد ماء
 الحكماء انكسر النسبة بينه وبين بالكلية وجعلها الوقوع واللا وقوع عبارتي
 في الحقيقة عن اتحاد المحل بالموضوع وعدم اتحاده معه وفي المنفصلة عن الاتحاد
 واللا اتصال وفي المنفصلة عن الانفصال واللا انفصال لا عن وقوعها

فكل من المعنى واللا وقوع بناء على ما تقدم
 القديما مشدداً لا يقطع بين العاقل الثلاثة فالله
 فيكون لا انفصال ولا اتصال ولا انفصال ولا
 فيكون لا انفصال ولا اتصال ولا انفصال ولا
 فيكون لا انفصال ولا اتصال ولا انفصال ولا
 فيكون لا انفصال ولا اتصال ولا انفصال ولا

وهو ادراك الفكر فان الادعاء اتحاد الحكم
 للموضوع مستلزم للاذعان بوقوع ذلك الاتحاد
 وقوله كمالا ينزج المتأخرين في توقف الحكم بالآلة
 غير اللينة في شريك القلب بوجبه امر آخر
 هو الوقوع والاذن وقوله صحيح في ذلك الامر
 نسبة اخرى في بين الصم للآلة لا ينزج المكمل
 في توقف الحكم بجمع الاعمال والافعال
 الانفصال عن نصته هذه الامر الثلاثة
 القلب بوجبه بين على تقدير المعارف
 حتى يبينهم الوقوع فيما هيها او الاقرار
 بما اتركوا والامر على ما فوقها ينبغي
 حتى يبينهم الوقوع فيما هيها او الاقرار
 بما اتركوا والامر على ما فوقها ينبغي
 (الآلة) وانظر ان الادعاء على عدم الوقوع في
 ان اتحاد عدم الاتحاد بين
 ما خلفا ونقط الشا خفي في تعليم
 النسبة بين بين نظر لا شرا في

وفافانك الضيق فافهم هذا المقام فانه لما فيه اقدم اشرى ذهبوا الى
قد ما الحكماء الى ان ادراك المصلحة وادراك المحل الى ادراك مفهومة فيكم
وانما اخذ ادراك المحل على ادراك المصلحة لانه واجب عفا لا عقلا اما ان يكون
واجب عقلا فلا يمكن للعقل ملاحظة الصفات ثم ملاحظة الذات واما ان
واجب عفا فلا بد الذات مقدم على الصفات طبعاً فلنقدم عليها عقلاً
ليوافق العقل الطبع واخر ادراك النسبة عن ادراك الطرفين لان ثايرها ذات
عقلاً لثقت ادراك النسبة على ادراك الطرفين وقال ادراك النسبة الى النسبة الثامنة
الخاتمة بعجبه عزاء بل بتجسيدا وشكلا وهم يقتضون علم ان النسبة الثامنة الخاتمة
اذا حصلت عند العقل فان كان متدرجا في طرف تلك القضية على سائر تلك
الصورة شكلا والنسبة شكلا فانها وان كان احد الطرفين راجعا والاخر صوابا فيكم
الطرف الراجح فلنا ذلك الطرف مظنونا وصحة الطرف المرجح بها وذلك لان
المرجح مجهول اذا بلغ الجهل الى حيث لم يبق الطرف المرجح جوازا اصله فيكم

تلك الصورة جزاء ما وجبها والنسبة مجزوء ما بها كما ينبغي في تفصيله فان لم تطابق الواقع
 تتجه جهلا والنسبة مجزوءا وان تطابقه فان كان ثابتا بحيث لا يشك في انكسار ذلك
 تتجه يقينا والآن في تقليد ادراك النسبة الثامنة الخفية باذعان اي باقرارنا
 وتكونها على شي من طرف النسبة وهو ما قد مر في الاول انما يقبله النفي النسبة الثامنة
 الخفية قبولا انفعاليا اضطراريا مشهورا هو ان يكون ما وجبها ما او غير ما وجبها ثابتا
 غير ثابت مطابقا للواقع او غير مطابق له حكمه وتصديقه والحاصل ان التصديق
 عندهم نفى الحكم لانه الحاصل عند الجزم بوقوع النسبة ليس الا الحكم فالتصديق يكون
 نفى الحكم والتصديق بالثلاثة المتقدمة عليه شروط طلبة ثم ان الشرطية سواء كانت
 منفصلة او منفصلة لا يوجد في شي من طرفها الحكم بل فرضه هذا في المنفصلة ظاهر
 واما في المنفصلة فانما يظهر فرض الحكم والوحظ فيها المنفصلة الا ان لها فاقا
 هذا العدد اما زجر واما فرد في قوة قولك ان كان هذا العدد زوجا لم يكن فردا
 على هذا القائل ما عداه ويتم تقديره المعجبة عندهم اي التصديق الذي يتعلق

في الدقة واللاذقة في الذي اعتبر
 فيها من حيث انما حاصل في الذي اعتبر
 لا يوجد الا في تركب الشرطية العارضة
 على ما ذكره بل في قول الحكم فان مع قولنا
 ان كانت النسبة الثامنة الخفية باذعان اي باقرارنا
 يقع النسبة الثامنة الخفية باذعان اي باقرارنا
 النسبة الاولى سواء وقدر النسبة الاولى
 عبد الحكيم عفيفي

وان لم يكن من حيث ما فرضه والكل في ذلك
 انما هو في ذلك وفي الحقيقة في ذلك
 عبد الحكيم عفيفي

بالوقوع ايقاعا واجبا باو اثباتا و يتم تصديق السالبة اما التصديق للتعلم
 بالادوة ^(انظر ففلاان ثم) انما عا و سلبا و نفيًا و الإيجاب الالب فعليا اضميلا تاكلا يناد من ^{فك}
 فهات مفعلة العلم ففعة الايجاد و الايقاع الختم الذهذه الاخيصة بالوقوع ^{فك}
 الالب و الانشاء و النفع الختم الذهذه الاخيصة بالادوة ^{والله اعلم} و ففلاان ففلاان مفعلة
 الفعل عند المتأخرين و من مفعلة الانفعال عند المتقدمين و قال الكندي في الحاشية
 و قد تطلق هذه الاسماء ^{الذكره ثم} اسما للشيء الموصية و نصية الالبية على الوقوع في
 الفففة الموصية ^{بالحج لا شر لا} اي على النسبة الخارجية ^{الذكره ثم} هي متعلقة بالادوة اي و على الادوة
 النسبة الخارجية ^{ما هو} هي متعلقة بام قبل طلاق اسم العلم على معك و الحاصل ان
 الايجاد و الايقاع ^{تقدم على} و الايثافه تطلق على الوقوع و الانشاء و الالب النفع على الا
 وقوع على المذهبين اتمه بدماء الحكماء و متأخريهم كما ان الحكم عندنا يطلق على
 ملا من و لا ففلاان من ^{والادوة} بامه بدماء الحكماء اجزاء الفففة و النصية شره ففلاان
 متأخريهم فيها فقال و المتأخرين ^{الادوة} من الحكماء عطف على قوله الحكماء اي علم ان

انما لا شر لا
 على كل من لا
 شر لا مفعلة
 بدماء الحكماء

ان كانت التمسطة فالتفاهر، معجزة متحققة وجود الزمان عند طلوع الشمس وتحت
عليه بالبرهان وفي الفضيلة لنفسه لكذا حسبوا او سألبنا انفسا النازع للقدم اي
منافاة اي لنا لا اي للقدم فرف فولك هذا العدا على فرد منافاة كوك العدا لنا
 اليه فردا لكذا نزع وجا وقد عليه سألبنا وامانة للمجموع وامانة للمخلوق الخبر الرب وقد
تلك النسبة اي لنسبة الشيئية للمات بالنسبة اي بها افلا وقد ها اي تلك النسبة وتن
اعلم وقد واللا وقد حكما العدا الاذ عنا عليه فاله في الحاشية وتن نسبة حكمة اي فهم لا
 يعرفون عليه الحكم بمعرفة الاذ عا وتنع النسبة النامة الخيرة ايضاً ولم يذكر لشهرتها ثم وجه
 اثباتهم النسبة الشيئية للمات بالنسبة اي بها هي علمهم رداً في صفة الشك ونحو انه قد
 ينقص النسبة ولا حكم اذ ما لم ينقص النسبة لا يحصل الحكم ولم يجهزوا ان يكونوا الحكم
 هو بعينه من الشك فجلوها ثابتة ليكونوا الشك والنقص واشتباؤا الوقوع واللا

وتنع ليكونوا الاذ عا وهو الحكم وقال القديس في جوابهم ان المدرك في صفة الشك
 هو المدرك بعينه في صفة الحكم على الوقوع واللا وقوله في التفاد في الاذ واللا في المدرك
 في صفة الشك في صفة الحكم على الوقوع واللا وقوله في التفاد في الاذ واللا في المدرك
 في صفة الشك في صفة الحكم على الوقوع واللا وقوله في التفاد في الاذ واللا في المدرك

دعوه من قديم ما ينزفكم
 او ما لم يدرك
 او النسبة التي تدرك في صفة الحكم على الوقوع واللا
 هي التي تدرك في صفة الحكم على الوقوع واللا
 في صفة الشك في صفة الحكم على الوقوع واللا
 في صفة الشك في صفة الحكم على الوقوع واللا

فإنه الأول مدرك بأدراك غير عار في الثانية بأدراك عار فلا يلزم اجتماع النتائج
لذا التناوُد بين الأدراكين بالذات مع أنه يزول لأدراك ويحصل أدراك آخر ببله فالأدراك
بين المصدق والمصدق لا يكون باعتبار المتعلق في الأول بل بالاعتبار باعتبار الذات والآن
لاحتمال الصدق والكذب النسبة العامة الخفية التي هي الوقوع والادراك عند المتأخرين لا
لا يتعلق بها غير الإدراك الحكيم الذي هو ذاته كما ينبغي والفرق بين صدق الشك واليقين
عندنا أن تلك النسبة ليست معلومة في صورة الشك أصلا وفي صورة اليقين متماثلة معلومة
وهذا عرفنا وقوم النسبة أو لا وقوعها ولم يخصصوا بأدراك الادعاء فالامتنان بين
والصدق باعتبار المتعلق كما باعتبار الذات والوقوع عند المتأخرين اعتبارا عن مطابقة
النسبة بين ما في نفس الامر علم أن معنى كذا الشيء موجود في نفس الامر أنه موجود في حد
ذاته على وجهه وتحققه وشبهه باعتبار معتبره فرضا مثلا للامتنان بين طلبه
ووجوبه هذا محقق سواء فرضه فاعرفه واعتبر معتبره لا ونفس الامر علم من العلم
فلا مذهب في الخلق محقق ونفس الامر من غير علمه وانما هو الذي لا اعتقاد الكوازي

الدين على وجهه ونفس الامر من غير علمه وانما هو الذي لا اعتقاد الكوازي

الدين

كذا وجهه الغرض من ذلك مع رداف الذهن لا في نفس الامر ومثلك ذلك في ذهنيان
 من جهة الامر بغير معجزة فيها معاد هذا في ذهنيان حقيقيا واللا وتلك عندهم عبارة عن
 على ما بقية اء النسبة بين بي كذا على ما في نفس الامر ثم انه المحققين رجحوا تلك المتعددين
 وتقدم عن الشيخ ^{اي يده} اذ قال الشيخ في الفناء القضية العقلية ثم بامر ثلثة الموضوع والمحل
 والنسبة وليس محجة اجتماع الطرفين في الذهن لا في حقيقة النسبة بينهما بل محجة ^{الكل واحد} ^{فدما} ^{ارزهر} ^{الكل واحد}
 في الذهن الى ان يدرك الذهن بعد اجتماع الطرفين فيه وتصوره لها معها النسبة بينها علم ومبدأ
 يجاد السلب فاللفظ يعني اذا اميدان يعمد به ما في الذهن بجوابه يتفهم تلك دلالة دلالة
 علم المعنى الذي للموضوع واضع على المعنى الذي للموضوع ودلالة ثالثة على العلاقة والارتباط
 وجه النسبة فاللفظ الدال عليها رابطتها حكم الادوات قال بعض الافاضل على فساد
 مذموب المشاخرين كمال الفاظ ثلثة لفظ الموضوع ولفظ المحل ولفظ الرابطه اذ انظر
 الراجح في كلام اداء كل معنى بلفظ فان ادعى بلفظ الرابطه النسبة بين بين بقيت النسبة
 الثامنة الجزئية بلفظ يعمد بها ^{لا} ^{بالعكس} ^{فبالعكس} ^{الفعل} ^{يادها} ^{بلفظ واحد} ^{من}

لفظ الرابطة كما ذهب اليه شارح الرسالة الشنوية خلا والظن بل فاسد ويمكن ان يقال ان الرابطة
الركيحية وضعت لاحدهما ولفظ الرابطة للاخرى لكنه ايضا خلا الظن وتعريف الصدق والكذب
بمطابقة الحكم للواقع وعدمها اذ المراد بالحكم هو النسبة كما هو صلا لا نقا لفظ الحكم فان كان
المراد بها النسبة ياتي بها فيخرج صدق السالبة عن تعريف الصدق وتدخل في تعريف الكذب
اذ حكمها الى السالبة الصادقة الذي هو النسبة الثبوتية ايضا فيصدق عليها انه غير مطابق بل هو
وان كان المراد النسبة الناقصة الخفية بالبعد الذي اشتهر عندهم لان الصدق مطابق المطابقة
للواقع ومطابقة عدم المطابقة للواقع والكذب في العجبة عدم المطابقة لمطابقة وفي السالبة
عدم المطابقة المطابقة ولا يحصل لهما كما لا يخفى اشره هي ههنا بحقيقة طوبى ما الحرف
الطويل ولما ذكر عن من ينادي بذهب مناخر الحكماء في اجراء القضية شرعي في ثبوتها من ههنا في
الضيق فقال وذهبوا الى مناخر الحكماء الا ان ادراك الحكم عليهم سواء مضمونا او
مقتضا المراد على الاول ادراك نفس الحكم عليهم وعلى الثاني ادراك اجرائه وادراك الحكم
به سواء كان محملا او ناليا وادراك النسبة بين فادراك الحكم هذه الثلاثة اما بالنسبة

بغير الحقيقة او الاعتقاد في الاستدلال
النسبة فليدركها الا لئلا يعتدل في
الاستدلال بغيرها
الشيخ محمد بن محمد
القمي

منها سواء طابق الواقع والاشياء
 صفة بعد صفاتها وصالح للحكم وغير آية
 له بحسب الزعم الطائفة بالاشياء
 بغير

الانفعال كذا الشيخ فاشترط غيره كما
 لفظاً لنقطتين مادم منقطاً وشرطاً
 والاشياء حالة نسبة بتكررها بحيث لا
 يعقل حدوثها الا بعد الاشياء لا في وقت واحد
 مع حصولها في وقت واحد لا في وقت واحد
 الان في نسبة حادثة

تعلق بالخاصة بتضييق العناية
 في الخاصة في العقل الحادثة
 من الاشياء تامل في العقل الحادثة

اي بتمام الماهية او بوجه صادق عليه مصاحي الحكم عليه بقصد المرد به النقطة
 لا بقصور الله مراد العلم كما لا يخفى وادراك النسبة الثامة الجزئية لله النسبة الثامة الجزئية وقد
 النسبة الموجبة ولا قدعها في السالبة بوجه الادعاء حكمه اذا دعا ويقدر يقاى تتم بهذه الاشياء
 اعلم ان في الادراك ثلث مذاهب فذهب بعضهم الى انه انقطاع في نفسه بانقاش النفس بالصفة الى
 في الشيء وبعضهم الى انه كيف وفتر بالصفة الحاصلة في النفس وبعضهم الى انه اضافة وفتر با
 لصفة الحاصلة في الشيء العاقلة وفيه ماهية الصفة المقصورة في العقل لثبوتها وفيه الامر
 الموجب في الخارج قال القمى وحوش شرح التسمية الادراك لا أربعة الاحساس هو ادراك الشيء
 بواسطة احد الحواس الخمس الظاهرة والتمثيل هو ادراك النفس بواسطة حس الشك والتفهم
 هو ادراك النفس بواسطة الوهم والتفكير هو ادراك النفس بواسطة القوة العاقلة الشهري
 نصية الموجبة الى اي يقاها واجابا واقتبانا ونصية السالبة اشهرها وسلبا ونفيها اي كما ان
 يتم القيد بهذه الاشياء لما لا يخفى يتم بها في اي بعد ما عرفت مذهب الفريقي
 في اجزاء القضية التي تتم من العلم والتفكير الذي هو قسم من العلم اعلم ان قدام المنطقيين

دلائل النبوة قدما المنطقيين قدما الحكماء المذهب قدما الحكماء من حيث
لأنها قدما المنطقيين وسموا الامام وتابعوه متأخرى المنطقيين فيه بقوله اعني بقوله
المنطقيين الحكماء مطاوع المنطقيين والمتأخرين ذهب الى ان الحقيقة كما سبق بيظ لا
جواز له ويقولون ان علة الحكم فقط لان الحقيقة لما لا يدور مع الحكم وجودا وعدما
لان الحقيقة هو الحكم فقط والادراكات الثلاثة المتقدمة عليه في ادراك الحكم عليه
ادراك الحكم به وادراك النية شرط له لا شرط في بعض المحققين وهو الحق لان
لان تقيم له هذين القامين اعني الحقيقة والقياس انما هو لا مثيل لهما من هاتين الاخرين بطريق
يتحصل به ان الادراك المتي بالحكم ينفرد بطريق خاص وهو يصل اليه وهو الوجه المتقدمة
الى اقامها وما عدا هذا الادراك طريق واحد يصل اليه وهو الفعل المتقدمة فتثبت الحكم
عليه وتثبت الحكم به بترك سائر القضايا في الاستحصاء بالقبول ثم فلا فائدة في
الى الحكم وجعله الجوهري قتما واحدا من العلم المتين بالحقيقة كما هو من مبادئ المنطقيين
لان هذا الجوهري ليوصله طريق خاص من لا حظ مقصود الفاعل اعني في الطرق الموصلة
لم يلتفت عليه ان الواجب في تقيمه ^{معرفة} خط الامتياز في الطرق فيكون الحكم احد قسميه
بالحقيقة لكنه مشروط بوجهه وصحة بغيره الى امر متعده من افراد القيم الاخر

دليل

ومثله لأن سلم ان الادراك الحق بالحكم له طريق خاص وهو الحق لأن ادراكه ان كان
 واقعة ادلية بواقعة اذا لم يكن مواليها من دهره وان ثبت باخيه تلك الوقعة
 اليها فطريقها الحق واما ان حصل في ذلك كونها متعينة اليها الوقعة من غير
 فلا يحسن الحق فالكتب بالحق الادراك المذكور بشرط الحكم وليس ذلك الادراك
 نفس الحكم كما نعت بل الحكم فاعلم ان في نظري لا يتم يدعي ان جميع الادراك حاصل
 بالحق بل يتبين ان نظريه سواء كان الحكم ادراكا او فعلا او كلاهما من غير ان يكون الحكم ادراكا
 وذهب من اخذ بالمنطقية اعني الامام في ذلك الذي قد مر تبعا له ان التقييد مركب
 يعني ان الامام وتابعه متفقان في كون التقييد مركبا ومختلفان في اجزائه فالامام ذهب الى

ان اجزاء التقييد اربعة الاول ادراك الحكم عليه بكنهه او بوجه صادق عليه مضمون
 للحكم عليه سواء كان مضمونا او مقدا والثاني ادراك الحكم به بكنهه سواء كان مضمونا او مقدا
 والثالث ادراك النسبة لذلك المضمون في الحقيقة هو ادراك النسبة في الحقيقة ادراكا
 اما اذا لم يكن اجزاء القضية اربعة كما هو مذهب النازحين فظاهر ان يكون ادراكا واحدا
 ادراك النسبة بين شيئين وثانيها ادراك النسبة للامة النجسة واما على مذهب التشيع فيكون
 اجزاء القضية ثلثة كما هو مذهب قدام الحكماء فذلك النسبة للامة النجسة لها ادراكا واحدا متفق

والادراك ان يقول ان ادراكا واحدا
 يكون على طبق ما سبق

عند الامام واحداً اي ادراك واحد فقط وهو ادراك النسبة القائمة بالجنبة وبوجه الادعاء
 انهم الامام في الحقيقة مع شرعيته باقظ من انية في قوله وادراك النسبة فعملها في انما
 في الجنبة الرابع فعمل اختيار اي الحكم الذي هو فعل اختياره وهو في ذلك العمل
 اليه والانتظار يعني ان الامام ذهب الى ان الحكم فعله من افعال النفاذ صادقة عنها بناء على
 ان الالفاظ التي يعبر بها عن الحكم تدل على ذلك لا لاسناد والابقاع والاشراغ والطلب الا ان
 وغيرها فالسيد ^(نعم شئت) ثم قال في الحق ان ادراكه لانا اذا رجعنا الى وجدنا علمنا اننا بعد
 ادراكنا النسبة الحقيقية الحقيقية او الاتصالية او الانفصالية لم يحصل لنا شيء ادراكنا
 تلك النسبة واقفاً او مطابقاً لما في نفس الامر وليست بواقعة اي ليست مطابقة لما في نفس الامر
 وقال الفاضل عليه السلام انه لم يحصل ادراك شيء في ذلك الادراك فانه لم يكن لا يحصل نفعاً
 وان ادراكه لم يحصل شيء في ذلك الادراك فانه لم يحصل التصديق بمجرد ادراكه
 في ذلك كون الشيء متوقفاً اليه للوقوف في نفس الامر لا بد من الايقاع وبذلك نسب اليه
 الوقوف في نفس الامر باختياره فان العالم بالوقوف المعاند لا يستلزم صدق الكفاي ^{لكن}
 تصديق التهمة بصحة المعاندين له ولو هو وهذا المنع قد سمي الكلام على الوجه الشريف
 نظراً الى التصديق الشرعي وان لم يعم التصديق المنطوق بوجه انه يمكن التصديق الشرعي معتبر

ومع العلم ان هذا الحكم من الافعال
 العقلية فعمله عطف على

لانه لا يلزم من عدم حصوله ادراكه عن
 الادراك المذكور عدم حصوله شيء عن
 الادراك المذكور فلا يلزم انه يكون الايقاع ما حصل
 مع حصوله لاجل ان يكون الايقاع ما حصل
 ان يكون الحكم في الايقاع ما حصل
 باختياره من طرف الحقيقة البديهة
 التي مطابقة لادراكه البديهي

الأول أصاب عن الظاهر الاستدلال
المراتب مع الامام بهننا غير صاحب الزينة
والظاهر والظاهر الظاهر من التاثير
المراتب مع الامام بهننا غير صاحب الزينة
والظاهر والظاهر الظاهر من التاثير

ببساطة الاسباب. ومنه الواجب ورفع النظر والكفار المعاندين ليس لهم هذه البساطة
يمكن ان يقال وليحصل لهم النصيب الضيق من ميراثه ودفعه ولا ينفاد في ذلك على الا
وهام فلذا لا يعقد نقد يقا وقال القاضي عياشي والتحقق عنه ان القول بفعلية
الحكم الذي ذهب اليه الامام ونابعه من ان الامر هو ان الامام مطلق ومعناه
بما جاء به النبي صلى الله عليه واله من ان لا بد ان يكون فعلا اختياريا فالنصيب لا بد ان فعله
اختياريا فافعل ان الحكم الذي هو من نصيبه في الحقيقة اعني انما في النسبة او انشاءه وانه
باختياره النصيب الى الجوار والمخرج وتكمه فعلا اختياريا والتكليف باختياره نصيبه
انشاء الله وتتم اي ذللا الفعل الاختياري حكما وقبلا واذ عانا وتليما بل ربيح تقيد
ايضا كما في اصل اللغة ثم اعترض عن الامام بان نصيب الصدقة في الذهن ثلثة اقسام الصدقة
الحاصلة وقبلة الذهن الصدقة من المبدأ الفياض واصنافه مضمونة في العالم والمعلوم
فذهب بعضهم الى ان العلم هو الاول فيكون مقولة الكيفية وبعضهم الى انه الثاني فيكون
مقولة الانفعال وبعضهم الى انه الثالث فيكون مقولة الاضافة واما ان من مقول الفعل
فلم يقل به احد فعلا هذا ان الحكم فعلا كما هو من مذهب الامام لا ان يكون النصيب قائما في العلم
علم هذه المذاهب فيكون خارجا عن المقام والمصنف اجاب عن هذا الاعتراض بقدرته لمذهب

لأنه قيل ان الفعل لا يختار من قبل الفعل التقييد
والعلم من قبله فكيف يكون قيات العلم
فاجاب بقوله فلهذا

الانما بقوله ان فعل الامام التقييد المركب من الادلالت والحكم فاما العلم ثابت
باعتبار لا كذا اجزائه اي التقييد وهو ادراك المحكوم عليه وادراك المحكوم به وادراك النسبة
لا باعتبار الجزء الفعلي واما قصده ذلك الفعل الاختياري الذي هو ضد الرد والانتظار والتقييد
بفائدة اي بفائدة ذلك الفعل بشرط اي فلهذا احد منها شرط للتقييد لا شرط لجزءه وان
امدت تفصيلا يوضح عليك الحال فاستعملوا اقول التقييد عند الحكم هو الحكم فقط
الامام مجموع التمسكات والحكم الذي هو فاعله ونشأ الخ لا يبي الفرق بين حصول التقييد
عند حصول الحكم وعدم حصوله عند عدم الحكم بانه ان يقال ان مقتضى الطرفين والنسبة
من غير ان ينجم بوقوعها وذلك قبل قيام البرهان فلا شك في عدم حصول التقييد واذ اجز
فما بوقوع النسبة وذلك بعد قيام البرهان حاصل الحكم فيوجد امران احدهما الحكم وثانيها
المجموع المركب من الاصل الثلاثة والحكم والتقييد متحقق جزئيا فالامام يقول ان التقييد
هو المجموع لان الحاصل عند حصول الحكم هو المجموع ويكون التقييد نفسه وتقول الحكم ان
التقييد نفس الحكم لانه الحاصل عند النجس بوقوع النسبة ليس الا الحكم فالتقييد يكون نفس الحكم
واعلم ان ما قاله ليس ببدل لانا لا ننفذ بالتقييد الا ما حصل من المجزوء والحاصل من المجزوء ليس الا
الحكم فقط فكيف يكون التقييد هو المجموع كما اذا قلنا العالم متغير ولا يتغير مادام

فالكتب من المجزأة يقع الجواز على العالم لا منزه العالم ولا منزه الحارث ولا منزه النور
 ذلك الى العالم اعني النسبة الحكيمية لا تافد نفسنا هانبل الدنيا كذا قيل ثم انزل كلاما المصنف ففرجه
 بان الحكم عند الامام فعمل وقال بعضهم انه كان حرة دابة في كونه فعلا ولا سيما وقال المصنف في حقا
 السيد على شرح التسمية ان الامام يجمع عن القدر يكون الحكم فعلا الى الابد لا يملكه
 الفاضل الخالي الاعني بعض المحققين في حاشية شرح المطالواشرف كما فرجه من ثبانه مذهب الامام
 في اجزاء العقيدة شرحه في ثبانه مذهب تابعيه فيها فعلا وبعض من تبين اي نبي الامام في ان
 النصية مركبة اي في كون مركبا فقط لا في اجزائه كصاحب التسمية والمطالوا والكف والمحقق
 الطوسي ذهب الى انه النصية بجمع الادراكات اي ادراك المحكم عليهم وادراك المحكوم
 به وادراك النسبة وذهب الى انه ذلك الفعل اي الفعل الاختصاص الذي هو ضد الوجود والانكسار
 شرط للنصية كقوله والنصية بفائدة اي كما ان نصية ذلك الفعل والنصية بفائدة
 شرط للنصية لان الفعل عندهم كما انها اي الفعل عند الحكماء منكم لان اي شي وانما يتبعه
 شرط لا يعد له من مذهب الامام حتى لا يكون في عقد النصية فذلك العالم كما هو لانه العالم
 من مقولة الكيف عندهم والفعل من مقولة الفعل فاذ كان النصية فعلا لا يجمع شيئا
 من العلم الذي هو من مقولة الكيف لان الفعل لا يكون كيف الا كما اعترض عليه هذا المذهب بان

املا

[illegible]

واعتد على هذا الكذب ايضا بانه يلزم ان يكون العلم الواحد وهو التصديق ككبار على

متعددة والجواب ان ادراك النسبة الثانية النجية لا النسبة الاولى كقولهم النسبة الثانية
 النجية بمنزلة هيئة السهم يجعل الادراك واحد ايضا ان ادراك النسبة الاولى متعلقا باله
 نسبة المتعلقة بالطرفين من حيث انها لا تلاحظها بمنزلة الهيئة السهمية بل متعلقة
 بالاصل الواحد الحقيقي فكذلك الحاصل في الخارج السهمي هو ان العلم يتعلق بالهيئة
 فذلك الحاصل بعد النجية هو المجموع واهم لان الاكساب متعلما بالادراك المالكين كما ان
 متعلقة اعني النسبة النجية بمنزلة الهيئة الحقيقية بسببها صلا الملازمة بين الطرفين والنسبة
 اراد احدا حقيقيا مغايرا للآخر احدا من الطرفين والنسبة هو ان الحاصل بعين الطرفين ليس
 الا النسبة فظهر ما قاله المصنف في الحقيقة على قوله وادراك النسبة النجية يعني ادراك النسبة الثانية
 النجية يجعل جميع الادراكات بعد العدد في بمنزلة ادراك النسبة واحدة فلا يكون العلم
 الواحد مركبا اشرف من هذا عرفت ان النزاع في الحقيقة لفظ لان المعنى عند
 واحد وهو ادراك النسبة واقعة اوليت بواقعة فمن نظر الى الاله اصل بين النجية
 لئلا الادراك المذكور فليبين اظهر ومن نظر الى الادراك المذكور بمنزلة النجية
 والحاصل بعد اقامة النجية ادراك واحد متعلق بالقضية فلا يتركب ومن نظر الى الاله كلف
 في الحقيقة مجزأة الادراك المذكور بل لا يتركب من نسبة المطابقة بالاختيار والادراك

تقسم تراكمات اللفظية قسمين بالمعنى فالأول أن يراد باللفظ المعروف بالحكم سواء قلنا أنه اللفظ أو
لذا ذكرنا ومجموع اللفظيات الثلاثة وسيجيب تفصيله وعرفت أيتم أن احتمال المذهب المحام
صلى الله عليه وسلم ثلث القضية وترتيبها أي يجب أن يكون اجزاءها ثلاثة وأربعة ويجب أن يسطر
التصديق تركيب من اللفظ والفعل تركيب من اللفظ المعروف والفعل شيء لكن
بعضها مجرد احتمال لم يذهب إليه أحد إلا أن القضية مثلثة الاجزاء والثاني من
يقع للاجزاء الثلاثة التقييد بسط والرابع أنه مركب من اللفظيات الثلاثة
والفعل الخامس أنه مركب من اللفظيات الثلاثة فقط والسادس أنه مركب من اللفظ
لأن الأربعة فقط والفعل ليس هو والمقتضى بفائدة شرط لا شرط قاله استادي
ثم أي بعد ما علمت حقيقة مذهب الفريقين في التقييد أن ما نقل عن الشيخ أبو علي
في كتابه أن التقييد هو اللفظ المعروف بالحكم الذي هو فعلا خفية الذي هو فعلا
اللفظ واللفظ مع العرف قد يكون جهة القيام والصدق وقد يكون جهة الوقوع مثلا
أنه الفرض عارض للفاعل من جهة القيام والصدق عارض للمفعول من جهة
الوقوع حيث يقال الضارب لمن انصف بالفضيلة والمضروب لمن انصف بالظروية
في اللفظ صفة عارضة للنفس الناطقة من جهة القيام وصفة عارضة للنسبة الحكمية

الحكيم من جهة الوقف وهذا العرف متعارف بالعرف فقال القاضي رحمه الله في السيد
 ليس معنى العرف ضيقها القيام فانه بهذا المعنى معروفه النفس بل نسبة اليه العرف ضيق
 كما ان قيام العرف بالمحل يجب كماله وتميزه في الخارج بحيث لا يلتبس بغيره بل مقام
 سنة الحكم بكونه محيا كماله وتميزه متعلق في الذهن بحيث لا يقع التباس بينه وبين غيره
 شأنه بهذا المعنى عارض بالذات للنسبة الجبرية والسمعي بالشيء ليس عارضا لما
 اشرفه املا انا نظري ما قاله الشيخ الما نقلناه من الحاشية من ان التقيد
 بسيط في المراد بالادراك المعروض للحكم ادراك النسبة الثابتة الجبرية التي هي قوام
 النسبة او لا وقعها فقط وفيه تأمل لانه التقيد عندهم عبادة عن نفوذ الادعاء
 بالنسبة الثابتة الجبرية بخلاف يقيد الشيخ فانه عبادة عن معروف تلك الادعاء
 هو ظاهر فلا يكون يقيد الشيخ ناظرا الى قصد يقيد الحكماء لانه ياتي التقيد يقين
 بفانك اللهم الا ان تعال مراد به هذا القول كقول يقيد ناظرا الى قصد يقيد في محبة
 الباطل او ناظرا الى ما نقلناه الى التقيد الذي نقلناه عن البعض فان ذلك
 البعض هو صاحب الشبهة والكشف والمطالع ونظر الدين الطائفة بغير كنه من الا
 درالكات وجعل الفعل شرط الاشكال في اي حين اذا التقيد الشيخ ناظرا الى ما

تدبروا الامام في كسب الحقيقة يظهر ان هذا المذهب اي مذهب البعض القائل بتركيب
مع الادراك لا يوجب جعل الفعل شرطاً في ذهب اليه بعض القدر مادام الشئ فلا يكون
مستبعداً كما استشهدوا نتيجة ما ذكره القليل عند الشئ محتمل ان يكون بسيطاً اذا اراد
مع الافعال المعروض للحكم النسبة الثامنة الجزئية فقط ويحتمل ان يكون مركباً اذا اراد
بالادراك المذكور ادراك المحكوم عليه وادراك المحكوم به وادراك النسبة
بقوله هذا يريد عليه ان ادراك النسبة وحده يقصد بقا لانه الحكم عامه له حقيقة
وان يكون ادراك النسبة هو الحكم عليه تصديقا آخر وان يكون هو تصديق المحكوم
تصديقا آخر وان يكون هو التصورات الثلاثة تصديقا آخر لانه ادراك هو
معروض الحكم فيرتفع عدد التصديقات الى اربعة ويلزم ان يكون الحكم خارجاً
التصديق عامه فانه واعلم انه انما الشان قد يطلق من القدر ما كان استنادي
المراد منهم قدما الحكماء لا المنطقيين بدليل تاويل المصنف وقوله النسبة بالثاويلا
الثلاثة الاثنية عن قدسها فهم شرآي قدما الحكماء يطلق عند عدة اجزاء
المقتضية وقوع النسبة ولا وقوعها وابقاع النسبة او شرآها سواء لانا انما
يقاع والاشترآي بمعنى وقوع النسبة ولا وقوعها او بمعنى ادعاء وقوعها


واذا كان لا وقوعها فالجلال الدلالة الوقوع هو الحكم واللا وقوع هو سلب الحكم
 والابقاع هو ادراك الحكم العلم بالوقوع والاشتراف هو ادراك اللا وقوع
 العلم بعلم الحكم سلب يعني الال وقوع هو المعلوم الموقوع واللا وقوع هو المعلوم
 الغير الموقوع والابقاع هو العلم بذلك العلم بذلك المعلوم الموقوع والاشتراف هو العلم
 بالمعلوم الغير الموقوع فاما اضافة الوقوع واللا وقوع الى النسبة بيان ان المضاف
 اليه وهو النسبة جنس شامل للمضاف وغيره وغيره لانه لا وقوع هو النسبة ولا وقوع
 هي النسبة فظهر ان وقوع النسبة ولا وقوعها لكونها تركيبتان تقييداً لادراكها
 وجهه ثلثة ادراك المضاف فقط وادراكه موقيد الاضافة وادراكها حيث كونها
 مضمون الجملة الخفية فان وقوع النسبة ولا وقوع النسبة مضمون النسبة والنسبة ليست
 بدقيقة فالاولان من قبيل التقيد وليسا بصدقاً والثالث فقط بكونه بصدقاً
 ولرفوعه الاحتمالات بادراكه التقييد والادراك اي بوقوع النسبة ولا وقوعها
 المطابقة للنسبة وعدمها اي عدم المطابقة للنسبة الخارجاً عن المطابقة للنسبة وعدم
 مها عن اجزاء القضية بالسامع قال المصنف في الحاشية يجعل حيثية الشرط شرطاً
 اشترطه يجعل صفة الشرط وهو المطابقة وعدمها اللتان هما صفتان للنسبة

بين التي هي شرعا للقضية عند القدماء شرطاً أو بالكلية أي بغير وقوع النسبة أو لوقوعها
 من قبيل حصول الصفة أو من قبيل إضافة الصفة إلى الموضوع أي الصفة الحاصلة
 في وقوع النسبة والوقوع بمعنى النسبة الواقعة والنسبة ليست بإفريقية أي هذا من قبيل
 عنه القضية بالجموع المضاف إلى الموضوع قال المصنف رحمه الله في الحاشية ولا يلزم من كون الموضوع
 شرطاً للصفة كذا تأملنا بشرطه وشرطه من به فخر واعتقاد الظاهر طاب
 قوله سطر والآن فاقوله السابقة في حاشيته بجعل صيغة الشرط شرطاً ثم قال والتأمل
 إشارة إلى أنه جعل الصفة شرطاً موضوعاً للموضوع شرطاً بعيداً لا يقبله العقل السليم
 فليبدأ ما علم أنه القم المقابل للمقتضى الساذج أي للمقتضى بلا حكم فالتأنيب مع
 سادس ستم القصور الذي ليس معه حكم سادس لانه خال عن الحكم من مطلق العلم أي الحائز
 ذلك القسم من مطلق العلم قد يستعمل اصطلاحاً تصديقاً مطلقاً أي في الموجبة والحق
 كما فهم ما سبق وقد استدل أي القسم المقابل للمقتضى الساذج على اصطلاح آخر في المتن
 تصديقاً والسالبة تكذباً تنفي ذلك المذكور من قوله أعلم أنها موانع على ما
 فهم من بعض تقريراتهم أي المنطقيين على تعليل أجزاء القضية بتقسيمها أو لا
 أي النسبة الثامنة الختامية بوجه غير ادعاء بل بتخييل أو وهم أو شك في الموجبة والسالبة

ثم يدعى بانها اع النسبة الدائمة الخيرية واقعة في الموجبة والامر
اد بانها ليست بواقعة في السالبة اع غير مطابقة لما في نفس المرقاة استنادا موسج
ففي اعتماد على قوله على تلك اجزاء القضية الظاهر ان يقول على ترتيب اجزاء
القضية لان ينافي قوله الآتي يتحقق او لا الاثبات في الموجبة والسالبة ثم يدعى
بانها الح اشهر بعنا وانا اقول الذي حله على هذا القول الظن بكون الثبت في قوله لم
يتحقق او لا الثبوت في الموجبة والسالبة عبارة عن النسبة بأن يكون بها وبد في النسبة
ولاد قوله المفهوم من قوله ثم يدعى بانها واقعة في الموجبة الح النسبة الدائمة الخيرية
وليس ملاك قوله الامر بطلان في النسبة الدائمة الخيرية لكن في الاول بغير ادعاء في الثبوت
بادعاء في مطلام المصطلح خاليا عن الاعتراض فقد تق الظن ولا يخفى على من كان
له ادنى فهم ان الادعاء بان نسبة الامحاة اعني الثبوت واقعة يستلزم الادعاء بان
نسبة السلب اعني نسبة السلب عدم الثبوت اعني عدم الثبوت المحمول للموضوع ليست
بواقعة بالقوة متعلقة بستلزم للاستلزام بأن الذي عنه اي نسبة الامحاة اعني الثبوت
الثبوت واقعة ونسبة السلب اعني عدم الثبوت ليست بواقعة بالفعل اي استلزامها
لانا بالفعل كذا الادعاء بان نسبة السلب اعني عدم الثبوت واقعة يستلزم الادعاء

بأن نسبة الإيجاب إلى الثبوت واقعة ولو قال ببله هذه
العبارة وبالعكس وبالعكس لما كان أخيراً كقول بعض الأفاضل ما معناه الظاهر
هنا يقول وكذا الادعاء بأن نسبة الإيجاب غير واقعة يستلزم الادعاء بأن
نسبة السلب واقعة وهو الحق كما لا يخفى قال استاذنا وعندنا أن الادعاء بأن نسبة
السلب غير واقعة يستلزم الادعاء بأن نسبة الإيجاب غير واقعة لأن معنى النسبة
الشبهة في السالبة والموجبة فإذا لم يقع الثبوت لم يقع الإيجاب إذ هما بمعنى واحد
لأن الإيجاب يطلق على الوقوع وهو بمعنى الثبوت فافهم أشهر وفيه نظر من
وجهين الأول أن المراد بالنسبة النسبة الثابتة الخيرية لا النسبة بغيرها كما رغب
في الادعاء بأن نسبة السلب واقعة لا يستلزم الادعاء بأن نسبة الإيجاب غير واقعة
واقعة بل يستلزم الادعاء بأن نسبة الإيجاب واقعة والثاني أنه يلزم على ما قاله الرضا
التعريض أن عدم وقوع الإيجاب في السلب معاً وهو محال كما لا يخفى وكذا في
الاعتراض الميم أمراً بالعلم فالقيد هو الادعاء بالسلب أي بالوقوع والثالث
هو الادعاء بالكذب أي بالعدم وهو مع ما ذكره الشيخ في الثبوت أن
القيد هو أنه يحصل في الذم نسبة هذه النسبة إلى الأشياء انقضاءها بما مطابقة

لها والتكذيب يخالف ذلك اشرنا فقلت اذا كان الامر كذلك فادع به تسمية الا
 دعاء بالكذب بالتصديق على الاصطلاح الاول قلت قد اجاب عنه المصنف رحمه الله
 بقوله واما تسمية ادعاء السالبة اي الادعاء بان نسبة الايجاب غير واقعة بالتصديق
 على الاصطلاح الاول من ان القسم لمقابل للتصديق الساذج يتم تقيده في الموجهة و
 السالبة فباعتبار اللازم اي لازمه فاللام عن بعض المصنف اليه يعني انهم ذهبوا
 ادعاء بان نسبة السلب واقعة متى بالتصديق فتم الملزم من ادعاء بان نسبة
 الايجاب غير واقعة به ايضا باعتبار اللازم فالمراد من اللازم والملزم ما عرفت
 لا العقول والادعاء كما يدعى عليه قوله كما عرفت اي فرضت قوله وكذا الادعاء بان
 بان نسبة السلب غير واقعة يستلزم الادعاء بان نسبة الايجاب واقعة وادع عرفت ما ذكرنا
 عرفت عدم ايراد الاعتراض استنادا على عبارة المعنى حيث قال من ادع الادعاء بوقوع
 النسبة الايجابا انما يلزم الادعاء بسلب النسبة السلبية لا بلاد وقوع السالبة فاما
 وانصف اشرنا لو سئل عن ادعاء الموجهة اي الادعاء بان نسبة الايجاب واقعة بالتكذيب
 ايضا او كما سئل عن ادعاء السالبة به لاحتج لذلك التسمية باعتبار اللازم اي باعتبار
 لازمه ادعاء بان نسبة السلب غير واقعة يعني كما سئل اللازم ادعاء

بأنه نسبة السلب عليه، واقعة بالتصديق بمحور تسمية المنزوم اعني الادعاء
 بأنه نسبة الاحجاب واقعة بعبارة وكيفية المعنى ان الادعاء باللا وقوعه
 بالتكذيب اللازم للاذعاء بالوقوع المسمى بالصدق أي كما لا يخفى باللائم بالتكذيب
 بمحور تسمية المنزوم به فلا يرد اعتراض استاد علم كلام المصنف من ان الادعاء
 باللا وقوعه لا يلزم للاذعاء بالوقوع وإنما اللازم له الادعاء بالسلب اللا وقوعه الذي
 هو سلب السلب اشرف فافهم هذا المقام فانه قد نزل في الاقدام والتجديد على
 الانفاضة بقوله واهم حان تسمية اذعان السالبة بالصدق ايضا لكنه لم يمتح
 به وانما استاذعان السالبة بالصدق ولم يسم اذعاء الموجبة بالتكذيب معرانة
 مجتزا لانه الصديق اشرف من الكذب ولانه لا يلزم من وجبه التسمية اى من وجبه
 التسمية كما هو مشهور، ولبعض الفضلاء يعنى محمد بن رشوا هنا اى في هذا المقام
 تقرير آخر مما ذكرناه حيث قال ويترادف اذعاء الموجبة بتصديقا مقابل للتكذب
 بل لفظا بالادراكين فكان الادراك الثاني مجعلا لادراك الاول مادقا
 ويترادف اذعان السالبة تكذيبا للتكذيب الادراك الاول اشهر وظاهر قائلهم
 اى النطقيين الحكم هو  ان السالبة واقعة او ادراك انها ليست

بواقعة علم هذا اى علم تفريرى كما لا يخفى والتحقيق اى التما المحقق
المثبت بالدليل عند هوان معنى السالبة الازدعاء بان نسبة السالبة واقعة
فالتسمية بالنفي مطلقا اى فى الموجبة والسالبة ظاهرة لانه
النفي هو الازدعاء بالنفي اى الوقوع والازدعاء كما يتعلق بوقوع النسبة
الاجابية يتعلق بوقوع النسبة السالبة وبالجملة كما ان الوقوع مصحف فى
الموجبة فلا يحد السالبة فان قيل اذا كان الامر هكذا فوجه تسمية اذعان
السالبة بالنفي فاجاب عنه المصنف بقوله وتسمية اذعان السالبة با
التكذيب ثابت باعتبار اللازم وهو الازدعاء بان نسبة الاجاب لى بواقعة
الذى هو لازم للاذعان بان نسبة السالبة واقعة والحاصل ان فى اللازم
اذعاننا باللاقعة فتسميته تكذبا واقعة فى موقعها لانه التكذيب يذعن
باللاقعة اى فى المندوم بالتكذيب وانه لم يوجد وجه التسمية محجلا
من التسمية للمندوم باسم لانهم او نقول تسميته بالتكذيب باعتبار
الاصلا فان لى لسالبة النسبة الاجابية ثم وضع لوضع النسبة السالبة فانه
فى العاشية او بناء على اطلاق الصديق على النسبة الثامنة النجاسة

١١

فوق

وَاللهُ حَسْبُكَ وَعَلِمَ أَطْلَاقَ الْكُذْبِ عَلَيْهَا أَعْمَ عَلَى النَّبَةِ الثَّامَةِ الْخَبَرِ

فِي السَّالِبَةِ عَلِمَ مَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ فَمَعْنَى الْقَسْدِ يَقْتَضِيهِ إِلَّا

فِي عَادِ الصِّدْقِ أَيْ بِالنَّبَةِ الثَّامَةِ فِي الْمَوْجِبَةِ وَمَعْنَى التَّكْذِيبِ الْأَذْعَابُ بِالْكُذْبِ

أَعْنَى النَّبَةِ الثَّامَةِ فِي السَّالِبَةِ هَذَا أَخْرَجَ مَا مَنْحَبَتُهُ مِنَ الرَّهَائَةِ الْمُرْتَدَةِ

بِأَجْزَاءِ الْقَضِيَةِ الْمَحْدِثَةِ عَلَى الْإِتْمَامِ وَالْأَصْلَاحِ عَلَى عَهْدِ خَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ وَعَلَيْهِمُ السَّلَامُ

الْكَرَامَاتِ آمِينَ

تَمَّ الْكِتَابُ الْمُسْتَطَابُ بِعَوْنِ اللَّهِ

الْمَلِكِ الْوَهَّابِ بِيَدِ الْحَقِيقَةِ

بْنِ الذَّرِازَةِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ

وَإِذَا غَابَ لَا يُطْلَبُ

مُصْطَفَى الْحَمَزِيِّ

فِي مِلَّةِ سَائِبِهِ

فِي مِصْرَافِهِ

١٣٢٤

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عَدَدَ مَا فِي عِلْمِكَ مِنْ عَفَاءٍ
لِلْعَافِ وَأَعِزَّهُ عَلَى الْوَحْشَةِ فَسَلِّمْ وَسَلِّمْ كَثِيرًا آمِينَ